تعد المحاسبة العمومية النظام الذي ينظم تسيير الأموال العمومية و يحدد القواعد القانونية و الإجراءات التي يجب احترامها عند تحصيل الإيرادات و دفع النفقات و تهدف إلى ضمان الشفافية و حماية المال العام من أي تجاوز و في هذا الإطار تأتي الميزانية العمومية كوثيقة أساسية تحدد فيها الدولة تقديرات إيراداتها و نفقاتها خلال سنة مالية معينة حيث تعكس برنامجها و أولوياتها في مختلف المجالات فأما بالنسبة عن تنفيذ النفقات فيتم وفق مراحل منظمة تبدأ بالإلتزام ثم التصفية فالأمر بالدفع ، إن إشكالية البحث تتركز على التساؤل الرئيسي التالي : ـ كيف يتم تسيير المشاريع الإستثمارية في المؤسسة العمومية ؟ ـ ما هو دور التسيير و مراقبة المشاريع العمومية الممولة ؟ إعتمدنا على مجموعة من الفرضيات هي بمثابة منطلقات أساسية و المتمثلة فيما يلي : ـ من تحديد الإعتمادات المالية و ترخيصها قانونيا و إخضاع صرفها لقواعد و مراحل المحاسبة العمومية بما يضمن الإنضباط و الشفافية في تسيير المال العام . أسباب إختيار الموضوع : الدراسات السابقة : 2016 ، الصندوق الوطني لإستثمار . حدود البحث : الحدود الزمنية : سبتمبر/ أكتوبر 2025 إلى مارس 2026 . أهمية البحث : ـ الربط بين الجانب النظري و التطبيقي . ـ إلقاء الضوء على المشاريع الإستثمارية . المنهج المتبع : إن المنهج المتبع في الإجابة على الإشكالية المطروحة و إثبات صحة الفرضيات و خطأها هو المنهج الوصفي ، التحليلي . هيكل الدراسة :

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي